الجزء العملي من النقود والبنوك

في بمحاضرة ٤ ذا المثال التطبيقي جدا بسيط وسهل بفهمكم اول خطوه والباقي تكرار لها

مثال تطبيقي :

بإفتراض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعى (مناحي) بقيمة 10000 ريال سعودي . وما دام الافراد عادة لا يحضرون فجأه ويسحبون كل أموالهم و أن كل معاملاتهم و إلتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات ، فإن البنك التجاري (A) بإعتباره مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي:

- ✓ يحتفظ بجزء من الوديعة كاحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20%).
- ✓ بعد استيفاء نسبة الاحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك إمكانية لدى البنك التجاري (A) بإقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لدية) لشخص آخر .

وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (A): **(هنا هو معطينا ب السؤال انو قيمة الوديعه الاولية هي ١٠٠٠٠ نحطها جهة الخصوم .. ووهو معطينا النسبة للاحتياطي القانوني هي ٢٠%**

طيب الحين نطلع جهة الاصول قيمة االاحتياطي القانوني و القروض (الفائض المتاح)

١٠٠٠٠×٢٠%=٢٠٠٠ وهي قيمة الاحتياطي القانوني

بعدين ناخذ ال١٠٠٠٠ ونطرحها من ال٢٠٠٠راح يعطيني قيمة القروض

١٠٠٠٠-٢٠٠٠=٨٠٠٠ قيمة القروض

ميزانية البنك التجاري (A)

الخصوم		الأصول	
10000	وديعة ,	2000	احتياطي قانوني
		8000	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي :

- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8000) لمواطن آخر يدعى مفرح .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

✓ بإفتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدى البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) على النحو التالي :

وهنا راح يكون نفس يلي قلته فوق اشتغل الان بـ اخر قيمة حصلة عليها من القروض

واحطها بالوديعه للميزانية يلي بعدها

يعني قيمة القرض عن A هي ٨٠٠٠ احطها الان عند الB جهة الخصوم وراح تكون هي الوديعه

٨٠٠٠×٢٠%=١٦٠٠ وهي قيمة الاحتياطي القانوني

٨٠٠٠-١٦٠٠=٦٤٠٠وهي قيمة القروض (فائض متاح)

اتمنى انها وضحت والباقي نفس الشيء

ميزانية البنك التجاري (B)

الخصوم		الأصول	
8000	وديعة	1600	احتياطي قانوني
		6400	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي :

- ✓ أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6400) لمواطن آخر يدعى الدوسري .
- ✓ أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).
- ✓ بإفتراض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (B) في حساب لدى البنك التجاري (C) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (C) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (C)

الخصوم		الأصول	
6400	وديعة	1280	احتياطي قانوني
		5120	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (C) ما يلي :

- أن البنك التجاري (C) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (5120) لمواطن آخر يدعى الدوقان

- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوقان هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

ميزانية البنك التجاري (D)

الخصوم		الأصول	
5120	وديعة	1024	احتياطي قانوني
		4096	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (D) ما يلي :

- أن البنك التجاري (D) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (4096) لمواطن آخر يدعى العرفج .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن العرفج هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

- وتتوالى سلسلة الودائع المشتقة ولكن مع التناقص المستمر إلى أن تؤول قيمتها للصفر . وحينها تتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع . ويمكن تصوير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية على النحول التالي :

تلخيص لعملية خلق النقود المصرفية لدى البنوك التجارية ..

البنك	الودائع الأولية	الاحتياطي القانوني	الفائض (الودائع المشتقة)
بنك (A)	10000	2000	8000
بنك (B)	8000	1600	6400
بنك (C)	6400	1280	5120
بنك (D)	5120	1024	4096
.....	.....	.....	.....
بنك (Z)	0	0	0
المجموع(تركم)	50000	10000	40000

عندنا الحين مسألتين جداً واضحه وسهله تطبيق مباشر للقانون

حساب مضاعف النقود

أ- مضاعف النقود البسيط :

مضاعف النقود عبارة عن معادلة رياضية تستخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضاعف به الودائع الأولية نتيجة للودائع المشتقة بغرض معرفة مبلغ الوديعة الأولية ونسبة الاحتياطي القانوني ، وذلك من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

- مضاعف النقود البسيط = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$ × الوديعة الأولية

مثال تطبيقي على مضاعف النقود البسيط

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية : - الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال . - نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 10 %

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التالية :

مضاعف النقود البسيط = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$ × الوديعة الأولية = 80000 × $\frac{1}{\frac{10}{100}}$ = 80000×10 = **800000**

(توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجارية على خلق النقود)

ب- مضاعف النقود المركب :

مضاعف النقود البسيط لايعطي صورة حقيقية عن الواقع ولكي نكون أكثر قربا من الواقع فلا بد من أن نأخذ في الحسبان أمرين يؤثران سلبا على مقدرة البنوك التجارية في خلق النقود :

١) وجود نسبة من الاحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجارية
٢) وجود نسبة من التسرب النقدي

ويأخذ هذين الأمرين في الحسبان مع وجود نسبة الاحتياطي القانوني ، يمكن حساب مضاعف النقود المركب من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

- **مضاعف النقود المركب =** $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني+نسبة الاحتياطي الخاص+نسبة التسرب}}$ **× الوديعة الأولية .**

مثال تطبيقي على مضاعف النقود المركب

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :
- الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال . - نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 5 %
- نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12%
- نسبة الاحتياطي الخاص حددت بـ 8%

وبالتعويض في معادلة المركب نحصل على النتائج التالية :

مضاعف النقود المركب = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني+نسبة الاحتياطي الخاص+نسبة التسرب}}$ × الوديعة الأولية .

= $\frac{1}{12\%+8\%+5\%}$×80000

320000= 80000×4 =

ملاحظه : (كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف)

محاضرة ٥ فيها الرسوم البيانيه ماله داعي احطها بس ارجعوا لها وركزوا فيها لو قراءه بتركيز

محاضرة ١٢ في هـ الجدول تعويض مباشر

سرعة دوران النقود

يقصد بها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى آخرى لتسوية المبادلات في خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) . ويتم الحصول على سرعة دوران النقود (V)بقسمة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي) (PY) على كمية (M) .

المنتج	كمية الناتج	السعر P	كمية النقود M	المدخل Y	سرعة دوران النقود V	سرعة دوران النقود V
القمح	500	1	500	500	1	500
لحوم	500	1	500	500	1	↓
خضروات	500	1	500	500	1	↓
فواكة	500	1	500	500	1	↓
ملابس	500	1	500	500	1	↓
المجموع	2500	-	2500	2500	-	500

الخيار الأول: $V = \frac{PY}{M}$ ← $1 = \frac{2500}{2500}$ ← غير واقعي

الخيار االثاني: $V = \frac{PY}{M}$ ← $5 = \frac{2500}{500}$ ← واقعي

تعويض مباشر مايحتاج فيه شيء ولو تبون ارجعوا لشرح الدكتور فيه بسيط جدا هذا رابط المحاضرة

https://www.youtube.com/watch?v=6OSt7LVBE08&index=83&list=PLUP0Y2_fLGXxsqNNX4HmjD0FdPO2fh04x

وهنا بس قوانين مافي مسائل عليها

- **صيغة النظرية الكمية**

اعتمدت نظرية فيشر على صيغة (معادلة) رياضية أطلق عليها معادلة معدل التبادل ، وذلك على النحو الموضح ادناه :

$$M \times V = P \times Y$$

حيث ترمز كل من :

- M = إلى كمية النقود . - V = إلى سرعة دوران النقود.
- P = إلى مستوى الاسعار - Y = إلى الناتج المحلي الإجمالي (السلعي) .

- من الصيغة السابقة لمعادلة معدل التبادل يمكن القول ' **أن كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها تساوي مستوى الاسعار مضروبا في الناتج المحلي الإجمالي** (أو عدد المبادلات \ الصفقات المبرمة) .

وبالتالي يمكن النظر إلى الطرف الأيسر من المعادلة على أنه يمثل :

عرض النقود = M × V

وبنفس القدر، يمكن النظر إلى الطرف الأيمن من المعادلة على انه يمثل :

انفاق النقود = P × Y

وبعبارة اخرى ، **لابد أن يتساوى جانب العرض مع جانب الانفاق والذي يمثل في هذه الحالة جانب الطلب** .

.....

- تغير مستوى الاسعار (P) (هنا تعويض مباشر من خلال القانون)

يعتبر فيشر أن مستوى الأسعار يتغير أيضاً ولكن تغيره يكون تبعاً للمتغير المستقل كمية النقود .

بناء على الافتراضيات السابق ذكرها يمكن إعادة صياغة المعادلة معدل التبادل لتصبح على النحول التالي :

$$M \times \bar{V} = P \times \bar{Y}$$

حيث ان **الخط الافقي اعلى كل من (Vو Y) يعني ثبات قيمة كل منهما في المدى القصير** .

مثال:

لو فرض أنه لدينا القيم التالية لمكونات معادلة معدل التبادل :

مره في العام V=100 بليون وحدة نقدية M=5 (٥ مليار وحده نقديه)

بليون صفقة Y = 2 .5 وحدة نقدية P=200 (٢٠٠ وحده نقديه)

وبالتعويض في معادلة معدل التبادل. نحصل على القيم التالية :

5×100 = 200 × 2 .5

500=500

وبإفتراض أن **كمية النقود زادت من 5 بليون (مليار) وحدة نقدية إلى 10 بليون (مليار) وحدة نقدية** ، فبالتعويض في معادلة معدل التبادل نحصل على القيم التالية:

$$10\times100 = \quad 400 \times 2.5$$

$$1000=1000$$

- إذن النتيجة النهائية هي **الزيادة في مستوى الاسعار (P) بنفس النسبة (الضعف) وفي نفس اتجاه الزيادة في كمية النقود (M) .**

وهنا بذي الجزئية بس قوانين مافي مسائل

النظرية التقليدية في الطلب على النقود (صيغة الارصدة النقدية)

- **صيغة النظرية**

ويطلق عليها احياناً اسم نظرية كامبريدج وذلك نسبة لعدد من العلماء في قسم الاقتصاد في جامعة كامبردج . ووفقاً لهذه النظرية فإن **كمية النقود المطلوبة لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات ، بل ترتبط بمعدل داخلي**. بمعنى آخر تبني هذه النظرية تفسيرها للطلب على النقود من خلال العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة اخرى ،ولذلك فهي تصلح كنظرية للنقود المطلوبة . ولهذا الغرض ، يمكن إعادة ترتيب صيغة معادلة معدل التبادل لكي تتوافق مع هذا الغرض على النحو التالي:

$$M\times V = P\times Y$$

بقسمة طرفي المعادلة على (V) نحصل على النتيجة التالية :

$$M = \frac{1}{V}\ xPY$$

وحيث تشير (PY) للدخل النقدي وتشير $\frac{1}{V}$ ، الى مقلوب سرعة دوران النقود وتشير M الى كمية النقود

- **افتراضيات النظرية**

للوصول الى الصيغة النهائية لمعادلة الارصدة النقدية نفترض الآتي :

- ✓ **توازن سوق النقود** ، بمعنى ان كمية النقود التي في حوزة افراد المجتمع مساوية تماما لكمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها أي كمية النقود المطلوبة ($M^d=M^3$).
- ✓ **ثبات (V) في المدى القصير** ولذا يمكن احلال الثابت (K) مكان $\frac{1}{V}$

وبالتالي يمكن اعادة كتابة المعادلة الاخيرة كما يلي : $M^d = \quad K\times\ PY$

حيث **توضح هذه المعادلة ان المجتمع سيطلب نسبة من النقود مقدارها (K) من الدخل الاجمالي في أي وقت من الاوقات. أي بمعنى اخر لن يخصص المجتمع كل النقود التي في حوزته للمبادلات** . وهذا يعني ان صيغة الارصدة النقدية تنظر للنقود باعتبارها مخزناً للقيمة ايضاً.

❖ **خلاصة الامر : تركز صيغة معادلة التبادل (لفيشر) على اسباب النقود**

اما صيغة معادلة الارصدة النقدية (مدرسة كامبريدج) . فهي تبحث اسباب الاحتفاظ بالنقود.

محاضرة ١٣ قوانين فقط

الطلب على النقود وفقاً لنظرية كينز يمكن التعبير على النحو التالي :

$M^d=MT+MP+MS$

أي بصورة آخرى :

$$\frac{M^d}{P} = F\ (\overset{-}{\hat{I}}\ ،\overset{+}{\hat{Y}})$$

بحيث **تكون علاقة الطلب على النقود بالدخل طردية**

❖ **صيغة نظرية الطلب على الأصول**

$$\frac{M^d}{P} = F\ [yp،rb - rm]\ (re - rn)\ (\pi - m)$$

حيث ترمز :

$\frac{M^d}{P}$ **= للطلب على الأرصدة النقدية .**

Yp= للدخل الدائم .

rm = للعائد المتوقع من إبقاء النقود السائلة .

Rb = للعائد المتوقع على السندات .

Re = العائد المتوقع على الأسهم .

π **= لمعدل التضخم المتوقع .**

هذا فقط تجميع للاجزاء العمليه مع القوانين

موفقين يارب

اختكم \ هنادي خالد